فيما للمصدق ذكره ان الذي يدفع المالك ولو بوكيله والامام
ولو بنائبه ولا بد من نية المالك بنفسه او من اذن له فيها والوعد
عزل المالك والمقبوض منه من غيره بلا اذن الامام عن ممتنع منها
الى الاحتساب النية اي عند وجوده فيجب استيعابهم
والتسوية بينهم مطلقا ويجب على الامام استيعاب الاحاد والتسوية
بينهم عند شافعي اي ح وكذا يجب على المالك ان احضرها وفي بهم
المال والا فيأثم ثم للعامل في قسم المالك وقد نظم بعضهم
الاصناف الثمانية في قوله

صرفت زكاة الحكم لابد اتي فالي الهاشم المحتاج لو كنت تعرف
فقير وسكين وقارئ وعامل ورق سبيل وغارم وسويف

في كتاب العقد اي والقرآن العظيم انما الصدقات
اذ انما ذكر فيه الاربعة بلام التمليك لاطلاق تملكهم
ما اخذوه وفي البقية بفي الظرفية اشارة الى انه يرد منهم
ما اخذوه ان لم يصرفوه فيما هو له سواء بقي كله او بعضه واعاد
الظرفية في سبيل الله اشارة الى مخالفته وما بعده لما قبله من
ان الاولين اخذ العين لما وهما اخذ لانفسهما فتامل المفقول
له اما بداءة الاية بالفقير لشدة حاجته فتامل والعاملين
جمع عامل فالفقير لما هو احد ما الكلام فيه وهو ماخوذ من
فقر بالفتح او الكسر كضرب او سمع واصله من كسر فقار ظهره ويصدق
في دعوى الفقر بلا يمين الا اذا ادعى تلف المال او عيال لا فله بدس
بينة بلى وهو هنا وفيما يأتي عدلان او عدل وامرأتان ويكفي
بمرة للاستفاضة ن الزكاة خرج بهم فقير العاملة وفقير
الغرايا وفقير القلب الكفار اليه يقول صلى الله عليه وسلم زكاة الفقير
الغرايا وفقير القلب الكفار اليه يقول صلى الله عليه وسلم زكاة الفقير
ان يكون

ان يكون كفرا وغير ذلك وكيات بعضهم كل مرة تأمل لنصاب
له اي بان لم يكن له مال اصلا ولا كسب لذلك اولهما او من
احدهما ما لا يقع موقعا من كفاية الغالب وتعرف السنون
سنة كمن يحتاج الى عشرة وعنده او يكتسب الا بعة او اقل مما
يخلف عما اذا كان يكتسب خمسة فما فوقها الى دون العشرة فكيس
لكن يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار وعماليك وحيوانات
هل تعتبر هم بالغالب ايضا لان المال صار بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه
او بقدر ما يحتاج بالنظر الى الاطفال الى بلوغهم والى الارقاء ما بقي
من اعمارهم الغالبة ولذلك الحيوانات للمنظر فذكر بحال وكذلك
يومي الى الاول والاكثر الثاني اقوى مدركا فان لقدرة العملية فيعتبر
الاول فائدة اوقات الغزالي بان اربابها الذين لم يجد
عادتهم بالكسب يجوز لهم اخذ الزكاة وكذا لهم بشرطهم
اي فانه لا يعطى من الزكاة والمكيس هو ما يصدق به مواه على
ما مر في الغنيمة يقع كل منها اي جميعها او وجودها وعند بعضهم
اي او يكتسب كل يوم كسبة فانه يعطى من الزكاة ايضا والعامل كما
ولا يصدق في انه عامل الا ببينة لمنشور اقتضاه رأي الرشاد
الكمال الرداد فيمن يعطى الامام او نائبه المكس بنية الزكاة بانه
لا يجزيه ذلك ابدا ولا يبرئ من الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام
انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقي القطاع
والمتلصصين عنهم وعن اموالهم وقد اوقع جمع من نائب
في الفقه وهم بابهم بجعل اهل الزكاة وخصوصا من يدفع
واصلوا مرجوح والراجح الفصل حتى قد يخرج الزكاة وهو
الاخذ لم سلما فقير اكما نقل عن العلامة م ر ولو كان غنيا النبراسي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)